



Publication:	Al Bayan Magazine	Circulation:	60,000
Date:	June, 2015		
Page Number:	183	Section:	تأمين



* بقلم ضحى عبد الخالق

الحاكمية الرشيدة، ومدونة السلوك وخدمة الجمهور.

ولكي لا تتحول اللجنة الوطنية للموارد البشرية إلى لجنة من اللجان المُنتشرة، فإن البداية من نوادي الإقناع المدني التي يلتحقها سريعا التشريع الحديث على ذات رؤية «الإنسان أغلى ما نملك». وهو الشعار الذي تكسّر على صخور واقع المؤسسات بأنظمة وقوانين آن الأوان لتعديلها. لأنها ذات الأنظمة والقوانين التي تجعل الأردني يقف على الدور، ولا يضرب القطة، ولا يرمي القمامه، ولا يقطع الإشارة الحمراء، ولا يُهدّر المال العام في بلاد أخرى. فالنظام هو الذي يحمي الجميع، والقانون الحديث هو المسطرة الجديدة. ■

* المديرة التنفيذية في شركة
اسكания للبرمجيات

والقياس مع الفارق

وزير تطوير القطاع العام؛ من ناحية تنظيم علاقة الناس بوظائفها من الكادر الحكومي. ثم محور المدرسة والجامعة بمنشآتها العلمية الفكرية. ثم المؤسسات المختصة؛ حيث تدحرجت الإجابات هنا بين هيئات ولجان ومراكم تطوير الموارد البشرية والتتشغيل، ومجلس التعليم العالي، ومؤسسات الصحة والفن والثقافة والوقاية والتعبئة والحربيات العامة! والسبب هو أن موضوع تنمية البشر موصول وطويل! فما هو الشيء المهم؟ ومن هو

المهم للتنمية البشرية؟ وكيف البداية؟

لهذا، استقبل المراقبون بسرور التوجه والقرار بتأسيس لجنة وطنية للموارد البشرية، هي لجنة استشارية، تحديها أن تتوافق بتقاطعات وإشكاليات واقع القضايا، مع مؤسسات أخرى. وستتحمل عبء بعضها، وهو شأنك، لكي تتمكن من تصوّر قوانين ضرورية لتطوير المورد البشري للأردن بطريقة شاملة، وبمحارر مفصلية؛ منها في محور المناهج: هل يتعلم الطلبة المساواة والحوار والموسيقى، أم يتعلّمون العنف؟ وكيف يمكن قياس ذلك؟ وفي محور الإنتاجية: العلاقة الخالصة بين الفرد والناتج القومي. وبشأن الكادر البشري: الأمن الاجتماعي، وعنصر التكنولوجيا للنمو، وعنصر الإبداع والتدريب والتفاوض وتصدير الفرد والموهبة الأردنية، والرؤى الإعلامية والانطباعات. ومن محور العمل العام: مفاهيم

ليست مهمة مدير الموارد البشرية في المؤسسات اليوم، أن يكون ضابط الحساب والعقوب والحضور والغياب، أو أن ينحصر تأثيره على الناس بتسلیمهم الراتب (آخر الشهر)، ثم الاقتطاع منه، وفي المراقبة! فقد دخلت معايير إلى الإدارة العامة، هي اليوم عصرية مرتنة، وطويلة الأمد، ومحفزة. هدفها استحضار أفضل ما لدى المورد البشري من طاقات، بغرض تعظيم الأداء والفائدة للكل بفرضية التوزيع العادل للكل ضمن معادلة إنتاج صحيحة.

ولطالما تساءلتُ عن ماهية المؤسسة أو الشخص الذي يعني بالموارد البشرية لدينا في الأردن؟ وبالعامية، يعني السؤال: «مِنْ بِيَدِي بِالْأَرْدَنْ عَلَى النَّاسِ؟». أي لو كان الأردن شركة مساهمة عامة (والقياس بالطبع مع الفارق)، فمن هي الهيئة أو الشخص الذي يعمل بها كمدير للموارد البشرية، بهدف التطوير المفيد والإدارة المنسجمة، بما سيتحقق الربح للجميع؟

ولاختبار الانطباعات في هذه الجزئية، طرحتُ السؤال على أكبر عدد ممن حولي. فحصلت على إجابات متعددة، هي بالترتيب: أولاً، أنَّ الملك هو أَبُ للجميع و«بِيَدِي بِالْأَرْدَنْ»، وهي إجابة متوقعة، ولكنها بالطبع مستحيلة التطبيق على أرض الواقع. ثانياً، أنَّ أهم وجوب رئيس الوزراء هو أن يطمئن شخصيا على الناس في محاور الإدارة العامة كافة. وثالثاً،